المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: القبلية واثرها على بناء الدولة المدنية في العراق بعد 2003
اسم الكاتب: م.د. معتز اسماعيل خلف، م.د. خلف صالح علي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2571
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 09:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

القبّلية واثرها على بناء الدولة المدنية في العراق بعد ٢٠٠٣

م.د. معتز اسماعيل خلف
م.د. خلف صالح علي
مركز الدراسات اسلاتراتيجية-جامعة الانبار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-مركز الوزارة

الملخص

أفرز الاحتلال الأمريكي للعراق بعد العام ٢٠٠٣ فوضى عارمة في الدولة ومؤسساتها، وأدى غياب النظام وعدم تطبيق القانون الى رجوع المواطن العراقي الى نظام العشيرة والاحتماء بالهويات الفرعية كالهوية القبلية لحماية نفسه ومصالحه، وهذا يعني أن القبيلة أو العشيرة استعادت قوتها في حياة الإفراد في المدن والأرياف على حد سواء مما زاد من ضعف دور الدولة وظهور جماعات طائفية مسلحة تتصارع فيما بينها. وقد انتشرت ثقافة العنف وحمل السلاح مما شكل تحديا أمام جهود الحكومات المتعاقبة في بناء الدولة المدنية في العراق.

الكلمات المفتاحية: القبيلة، الدولة المدنية، العراق، الاحتلال الامريكي.

Abstract:

The American occupation of Iraq post 2003 created a state of chaos, lawlessness, and weakness of the state and its institutions, which prompted the Iraqi citizen to return to the tribal system and take shelter in it in order to preserve his life and interests.

This means that the tribe has regained its strength in the lives of individuals in the cities and the countryside alike, which has further weakened the role of the state and the emergence of armed sectarian

groups fighting each other. The culture of violence and carrying weapons has spread, which poses a challenge to the efforts of successive governments in building a civil state in Iraq.
Keywords: tribe, tribal, civil state, Iraq, and the American occupation

المقدمة

تعد البنية العشائرية والقبليّة أحدى أهم بنى المجتمع العراقي منذ تأسيس الدولة العراقية، فهي تعد أنتماءً وهوية فرعية متداولة فيه، غير أن توظيفها سياسياً من قبل الاحتلال البريطاني والنظم الحاكمة بعده، وصولاً للاحتلال الأمريكي بعد ٢٠٠٣،جعل دورها تغلب عليه السلبية في أغلب الأحيان، بسبب حملها للسلاح وتعاليها وتقديمها على الهوية الوطنية للعراق كدولة، واثارتها للعديد من الاشكاليات والتعقيدات التي أثرت ولا زالت تؤثر على عمل النظام وسياسات بناء الدولة المدنية. هذا الدور السلبي للقبلية لا ينفي أو يلغي الدور الذي لعبته العشائر في مكافحة الارهاب واسنادها للقوات الأمنية في العراق بعد ٢٠٠٣.

أهمية البحث

يشكل موضوع القبليّة تحد ومعوق صعب أمام السياسات العامة الهادفة الى تأسيس نظام سياسي يقوم على الركائز المعروفة لبناء الدولة المدنية، وهي من الموضوعات الأكثر جدلاً كونها بنية اجتماعية وبنفس الوقت هوية فرعية تزاحم الهوية الوطنية الجامعة، والتي تعد الاساس المتين لبناء أي دولة مدنية عابرة للطوائف والانتماءات تتأسس على الهوية الوطنية. من هذا تنبع أهمية البحث في الدور الذي تلعبه القبلية كتحدٍ ومعوق أمام بناء الدولة المدنية في العراق.

اشكالية البحث

يركز البحث على اشكالية الدور الذي تؤديه القبليّة والعشائرية في خلق معوقات واثارة العقبات في طريق بناء الدولة المدنية في العراق، ويثير هذا الدور عدة تساؤلات يسعى البحث للإجابة عنها، ما هي الدولة والدولة المدنية؟ وما هي القبيلة

والقبليّة؟ وما هو الدور الذي مارسته القبليّة في العراق قبل عام ٢٠٠٣؟ وما هي الاشكاليات السياسية والاجتماعية التي تثيرها القبليّة أمام بناء الدولة المدنية في العراق؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أن القبليّة أثارة مجموعة معقدة من الاشكاليات التي من غير معالجتها فلن يتمكن العراق من بناء دولة مدنية حديثة وديمقراطية تحترم الإنسان بصفته مواطناً، بغض النظر عن جنسه، أو لونه، أو طبقته الاجتماعية.

منهجية البحث

يعد المنهج طريقة علمية يتبناها الباحث في دراسة المشكلة محل البحث، وفي بحثنا هذا استخدمنا منهج التحليل النظمي فضلاً عن استخدام المنهج التاريخي والوصفي في دراسة التطور التاريخي للظاهرة القبليّة في العراق.

المبحث الأول: اطار مفاهيمي ونظري لماهية القبيلة والقبليّة وبناء الدولة :

المطلب الأول: القبيلة والقبليّة:

أولاً: مفهوم القبيلة

تتفق الكثير من البحوث والكتابات في الدراسات الانثروبولوجية بأن القبيلة هي "مجموعة بشرية يجمع بينها رابط القرابة سواء كأنت فعلية أو وهمية تعيش متجاورة أو غير متجاورة، وتعتمد على موارد وشروط حياة أساسية مشتركة تديرها بشكل جماعي".[١] وكذلك تعرف بأنها أكبر الوحدات القرابية المعتمدة على وحدة النسب

[١] – محمد أحمد الحميري، في مفهوم القبيلة: القبيلة اليمنية مثالاً، ص٢. منشور على شبكة المعلومات العالمية على الرابط: https://www.academia.edu/36012262تم زيارته في ٢٠٢٢/٨/٢١.

وتتكون من مجموعة من العشائر، وتظل القبيلة واحدة ما دامت العشائر التي تتألف منها في بناء أحادي للقرابة الدموية النابعة من النسب المشترك.[٢]

ثانياً: مفهوم القبليّة

من المعروف أن للعراقيين تراثاً عشائرياً قبلياً غنياً باعتبار أن هذه البنية الاجتماعية الأساسية صاحبت مراحل تطور العراق في مختلف مراحله. ومن مظاهر الظاهرة القبليّة اليوم التي لا تكاد أن لا تتميز عن العصبية القبليّة في السابق ومن ذلك الاتي:[٣]

أولاً: "الفخر بالحسب والطعن في النسب حيث إن كثير من الناس تدور فيما بينهم حوارات وجدالات المفاخرة بالآباء والأجداد، وأصالة أنسابهم أو عظم أحسابهم، والتعالي بذلك على من يعدونهم أقل منهم نسباً وحسباً وريادةً وسيادة".

ثانياً: الطبقية: إذ يتم تقسيم المجتمع إلى فئات وطبقات، وهذا التقسيم الطبقي في المجتمع القبلي ما هو إلا موروث عصور الظلام والتخلف الاجتماعي، والتنشئة الاجتماعية السلبية. فهناك طبقة الشيوخ، والمقربين منهم–طبقة عليا–، وطبقة العوام–الطبقة المتوسطة–، وطبقة الخدم –الطبقة الادنى– التي تفرض الاعراف المتدأولة عدم التزاوج معهم، بصفتهم اقل شأناً من الطبقتين السابقتين.

ثالثاً: عدم التكافؤ عند التزاوج: تعد الكفاءة من أكثر مظاهر العصبية القبليّة شيوعاً وانتشارا، إذ تشترط الاعراف القبليّة الكفاءة في النسب بين الزوجين، ويتشدد في ذلك، بل ينكر المجتمع القبلي ويحارب مثلاً زواج طبقة الشيوخ من طبقة أدنى.

---

[٢] – محمد الخطيب، المجتمع البدوي، دار علاء الدين للنشر، دمشق، ٢٠٠٨، ص ص٨٥-٨٦.

[٣] – سالمة عبدالله حمد الشاعري وحنان عبدالحميد علي، ثقافة التعصب القبلي وتأثيرها السلبي على المجتمع الليبي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب بمدينة طبرق–ليبيا، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، العدد (١)، المجلد ٦، الجزائر، ص ص٢٠٤-٢٠٥.

رابعاً: المحسوبية: وهي المحاباة وشيوع الوساطة لجماعته وذويه، ويحامي عنهم وإن كانوا على باطل، ويشفع لهم بحق أو بغير حق، وحتى وإن لم يكونوا جديرين بذلك.

خامساً: التعصب القبلي: وهو تعصب لذوي القربى والأهل والدم، وهو انتماء للقبيلة بشكل عام، وذلك بحكم القرابة.

أما أهم الأثار السلبية المترتبة على الظاهرة القبليّة هي أنتشار الفرقة والتناحر بين أفراد المجتمع، التي قد تصل إلى حد التفاخر بالقتل أو الاعتداء على الغير حباً للتفاخر. وترسخ الحقد والضغينة وانتشار خطاب الكراهية ضد الاخر، وهذه معاول هدم في بنية المجتمع وتهديد لوحدته، ومن الاثار المنتشرة اليوم هي ظاهرة الثأر بين العشائر والقبائل، الذي يتبعه وقوع الجرائم الجنائية التي تأخذ طابعاً عشائرياً أو قبلياً، وهذه الجرائم تزيد من تعقيدات المشهد الاجتماعي، فالثأر يقود إلى ثأر مضاد، ويؤدي إلى ترسيخ وتجذير العداوة في البنية الاجتماعية. وما أحداث الاشتباكات القبليّة في وسط وجنوب العراق، ذات الطابع المسلح بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة إلا دليل على ذلك.

المطلب الثاني: مفهوم بناء الدولة المدنية:

أولاً: مفهوم الدولة

لا جرم أن الدولة ليست مجرد كونها أقليم وشعب ومجموعة من القواعد الملزمة فحسب، بل هي شأن ذهني، وهي ليست عملية بناء ذهنية يقصد منها التعرف على حقيقة قائمة مسبقاً، إنها هي نفسها كل الحقيقة التي تعبر عنها، إذ إن هذه الحقيقة تكمن كاملة في أذهان الناس الذين يدركونها.[٤]

[٤] – طه حميد حسن العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة: أسسها ومكوناتها وتصنيفاتها، ط٢، مكتب الغفران للطباعة، ٢٠١٥، ص٨٦.

وتشير المصادر الغربية إلى أن **(ميكافيلي)**، في القرن السادس عشر أطلق مصطلح (الدولة) في كتابه الأمير، ويراد بها الهيئة المكونة من الحكام والمحكومين. وترى بعض المصادر إن (ميكافيلي) استعمل كلمة (state) لفكرة جديدة في الكيان السياسي وهي (sovereignty) والتي تترجم بالعربية إلى(السيادة)، التي عُدّت المظهر الأساس للدولة الحديثة ومعه أشيع استعمال لفظة (state) بمعنى الدولة وندرة استعمال لفظة (city) المدينة في التعبير عن الكيان السياسي بل انتقالها إلى معنى آخر وإطلاق لفظة (kingdom) المملكة على الدول التي تتبنى النظام الملكي ولفظة (republic) على الدول التي تتبنى النظام الجمهوري.[٥] وعرفها (بونار) بأنها "وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئات اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد، وتباشر الدولة حق السيادة بإرادتها المفردة وعن طريق استعمال القوة المادية التي تحتكرها".[٦] وعرفها الفقه العراقي بأنها منظمة اجتماعية سياسية قانونية ضمن اطار اقليمي محدد، أي انها تجمع من الأشخاص الانسانية التي تستوطن على رقعة جغرافية محددة على شكل حياة دائمة ومستقرة في ظل منظومة سياسية محددة تسمح لبعض الأفراد بحكم الأخرين.[٧] وعرفها (بطرس غالي) بأنها، مجموعة من الأفراد يقيمون بشكل دائم على إقليم معين، وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة، ويركز رأيه على ثلاث

[٥] – كريمة لطيف عبدالله الجبوري، وظائف الدولة في الفكر السياسي الاسلامي: دراسة في أبرز الاتجاهات الفكرية الاسلامية،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد،٢٠٠٩، ص ص١١-١٢.

[٦] ينظر: محمد كامل ليله، النظم السياسية الدولة والحكومة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢١.

[٧] –عدنان عاجل عبيد، القانون الدستوري: النظرية العامة والنظام الدستوري في العراق، ط٢، بلا دار نشر، بغداد، ٢٠١٢، ص٤.

عناصر هي مجموعة الأفراد، والإقليم، والحكومة.[٨] والمتتبع للتطور التاريخي لمفهوم الدولة يمكن أن يميز بين ثلاث وجهات نظر رئيسة بشأن مفهومها، وهي:[٩]

التصور الأول: وهو التصور الذي يرى في الدولة أنها النظام القانوني الذي تترابط بداخله أجزاء المجتمع المختلفة ترابطاً سياسياً .

التصور الثاني: وهو الذي يتصور أن الدولة أداة سياسية تستعملها طبقة أو جماعة للسيطرة والتحكم في المجتمع بأكمله.

التصور الثالث: وهو تصور يرى في الدولة كما لو كانت هيئة، أو تنظيم يستعين به مجتمع قائم على المساواة في تحقيق وانجاز الأهداف العامة التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.

ثانياً: مفهوم الدولة المدنية:

الدولة المدنية هي مجموعة من الأفراد الذين يتعايشون في مجتمع معين، يرضخون لمجموعة من القواعد الدستورية والقوانين، فضلاً عن وجود سلطة تفصل في المنازعات التي قد تحدث بين الأفراد يمثلها قضاء مستقل عن بقية السلطات ما يضمن حسن يطبق قواعد الدستور والقوانين لتحقيق مبادئ العدل، فمن اساسيات وركائز بناء دولة مدنية حديثة هي صيانة حقوق الأفراد وعدم الاعتداء عليها من قبل شخص معين أو مؤسسة عامة، فوجود سلطة عليا تتمثل بوجود

---

[٨] – بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، المكتبة الانجلو المصرية الحديثة، القاهرة، ١٩٨٤، ص١٧٣

[٩]– ثامر كامل، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص٣٠.

دولة مدنية لا تخضع إلا للقانون وقواعد الدستور يلجأ اليها الأفراد عندما تنتهك حقوقهم أو تهدد بالانتهاك.[١٠]

ويعرف (عزمي بشارة) الدولة المدنية بأنها "الدولة التي تقوم على أساس المواطنة والحقوق المدنية ولا يهم أن يكون الحزب الذي يحكم قد تبنى في السابق أو حالياً ايديولوجية دينية أو يسارية أو ليبرالية، المهم أن يلتزم بشكل واثق بالمبادئ الديمقراطية التي تشكل أساساً لأي دستور ديمقراطي، الدولة المدنية ليست دولة دينية، ولكنها أيضاً ليست الدولة العلمانية العسكرية. وأن أي استناد إلى حكم العسكر لتجنب التيارات الدينية هو عودة للاستبداد".[١١]

وتنظر الدولة المدنية إلى العلاقة بين الديني والسياسي كعلاقة تمايز وظيفي وليس انفصال، فالدين ليس حلال وحرام ومكروه ومباح، بل هو قيم حضارية تحدد النسق العام للعلاقات والقيم الاجتماعية العامة. ومن هنا لا تهتم السلطة السياسية في الدولة بتحقيق انتظام دنيوي ليس مقصوداً لذاته بل بما يحقق من غايات دينية أخروية، بل تنحصر وظيفة النظام العام في الدولة المدنية في تحقيق المصالح المجتمعية الآنية وكما يدركها الجيل الذي يرسم أهداف النظام. ولا يمتد إلى ما بعد الزمني الدنيوي أو ما بعد الاهداف الظاهرة.[١٢]

ويشير علماء السياسة والاجتماع إلى مكونات أساسية من دون تحققها يصعب اطلاق صفة المدنية على أي شكل من أشكال الدولة. وأهم هذه المكونات هي:

---

[١٠] – رامي خوري وآخرون، آفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، بيروت، ٢٠١٣، ص١٩.

[١١] – نسرين الجبري واخرون، الدولة المدنية والمواطنة المتساوية، مؤسسة شركاء المستقبل للتنمية، صنعاء، مارس ٢٠١٣، ص١٦.

[١٢] – عبد الامير زاهد : نظرية السيادة في الفكر الاسلامي، حولية المنتدى،(السنة الثالثة، العدد٥)، ٢٠١٠، ص٢٨.

المواطنة، الفصل بين الدين والدولة، الديمقراطية بمفاهيمها ومؤسساتها، المصدر الأساسي للسلطة، الفصل بين السلطات، حقوق المرأة والاقليات، الحقوق الانسانية للمواطن.[١٣] اضف لما سبق مدنية العلاقات بين الفرد ومؤسسات الدولة فضلاً عن مدنية القواعد القانونية، بكلمة أخرى أي بناء منظومة مدنية تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة، وهذا النظام السياسي المدني سيرسخ قيم السلام وقبول الاخر والتسامح مع المختلف أيً كان دينه أو مذهبه، أو قوميته، أو لونه، وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين كل المواطنين في الدولة المدنية.[١٤]

ثالثاً: مفهوم بناء الدولة المدنية

إن "عملية بناء الدولة هي عملية ديناميكية مستمرة غير منتهية، ويجب أن تتكيف مع المدخلات الداخلية والخارجية، وهذه العملية تخص تقوية المؤسسات الموجودة وخلق مؤسسات جديدة تساير الواقع وتتكيف معه، مما يساهم في نجاح بناء الدولة، وبالتالي الزيادة في قوتها وتماسك مؤسساتها". وعليه فإن عمليات بناء منظومة الدولة المدنية هي جهد سياسي بالدرجة الأساس تختلف وتتمايز أهداف ومضامين ومصالح عملية البناء حسب القائمين على هذه العملية، وعلى وفق السياق الاقتصادي والسياق الاجتماعي السائدين في فترة البناء، لذلك يمكن القول أن توافر أهداف وشروط ترمي عملية البناء إلى تحقيقها على أرض الواقع على وفق الظروف المتوافرة، هنا يمكن القول إن عملية بناء الدولة المدنية الحديثة كمفهوم ارتبطت بنمط الدولة التي تنتظم علاقاتها وسلوكيات أفرادها والعلاقة بين

[١٣] – خالد غزال، من الدين إلى الطائفة: في ضرورة الدولة المدنية، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥، ص٢٠٠.

[١٤] رامي خوري واخرون، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

مؤسساتها إلى منظومة من القواعد الدستورية والقانونية والتي يحتكم اليها الأفراد ومؤسسات الدولة العامة.[١٥]

إن عملية بناء الدولة المدنية في التأطير النظري، وفي التجربة العملية التاريخية تستدعي الاتكاء على التفسيرات المعروفة عند المهتمين بنشأة الدولة المدنية، "ألا وهي نظرية العقد الاجتماعي دون التفسيرات الأخرى مثل (نظرية القوة–نظرية الأسرة–النظرية الدينية...الخ). كما تستلزم استحضار عناصر أو مقومات البناء لكل دولة والمتمثلة بـ (الشعب–الاقليم–حكومة ذات سيادة–اعتراف دولي)".[١٦]

المبحث الثاني: بناء الدولة في العراق واشكالية القبليّة:

المطلب الأول: اشكالية القبليّة وبناء الدولة قبل ٢٠٠٣:

عمل الاحتلال البريطاني على أنشاء دولة عراقية ذات نظام ملكي يحتكم إلى قواعد دستورية، هذه الدولة التي تقع تحت الانتداب البريطاني لعدة سنوات، يحكم فيها ملك من السلالة الهاشمية ألا وهو الملك فيصل الأول الذي علم منذ يم توليه الحكم في المملكة العراقية أن مهمته شديدة التعقيد، بسبب السلطة القبليّة والنظام العشائري الذي يحكم به شيوخ العشائر الذين يعدون أحد عناصر التعقيد في المشهد العراقي. ولعل ما سطره الملك في هذه المقالة بتاريخ الشهر الثالث من السنة (١٩٣٣)، يوضح عن همومه ورؤيته للمشهد العراقي المعقد في المجتمع والدولة والبنية النفسية للمواطن العراقي بقوله: "فالبلاد العراقية ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية، وذلك هو الوحدة الفكرية والملية والدينية". ويكمل

---

[١٥] – نبيل بو غازي، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥–قالمة، ليبيا، ٢٠١٩–٢٠٢٠، ص ص٢٢–٢٣.

[١٦] – عامر حسن فياض، ديمقراطية العرب: البحث عن هوية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣، ص٢٣.

قوله بأن الحكومة العراقية ضعيفة أمام سطوة العشائر، فوجود ما يزيد على (١٠٠) ألف بندقية تمتلكها العشائر، وعدم أمتلاك الدولة إلا (١٥) الف بندقية لديل واضح على هذا الضعف.[١٧] هنا يمكن القول ان المملكة العراقية المؤسسة حديثاً وبصرف النظر عن حيثيات بناءها وتأسيسها، واجهة العديد من العقبات والمعوقات الشديدة التعقيد، والتي كان عليها وفقاً لما ذكره الملك فيصل الهاشمي، أن تكون دولة قوية تسعى لتحقيق الاندماج في المجمع الذي يعاني من تعددية مفرطة ومأزومة، فضلاً عن بناء الهيئات الرسمية الحديثة، كما أن في تهيئة نظام تعليمي متطور يخرج المجتمع من البداوة والقبليّة إلى المدنية والتطور. لكن العشائر وشيوخها كانوا يعلنون العصيان المسلح على الدولة في مواقف كثير فمثلاً أعلنت عشائر "سوق الشيوخ والمدينة وبني حجيم والزياد والظوالم عصياناً مسلحاً" ضد صدور قانون الخدمة الإلزامية رقم (٢٣٧) الذي قضى بتنفيذ قانون الدفاع الوطني رقم (٩) الصادر سنة ١٩٣٤، وأيدتها بذلك عشائر الديوانية والغراف والنجف وعشائر الفرات الأوسط.[١٨]

وفي فترة ما بعد الملكية أدى التطور الذي حصل في كثير من نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع العراقي لا سيما في الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم والمدة التي تلتها إلى الوقت الحاضر وما ترتب على ذلك من أمور تتعلق بوظيفة العشيرة ونشاطها، لا سيما بعد التغير الذي حصل للعديد من أفرادها خلال عملهم في الدوائر والمؤسسات الحكومية وانغماسهم في الحياة المدنية وترك الكثير منهم الأعمال الزراعية وتربية الحيوانات، فلقد

---

[١٧] – كريم حمزة، تاريخ الاستخدام السياسي للهوية المحلية العشائرية في العراق: تخادم الدولة والمشيخة، مجلة عمران، العدد ١٩/٥، ٢٠١٧، ص ص١٠٢-١٠٣.

[١٨] – رجاء حسين الحسني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من (١٩٢١-١٩٤١)، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٩، ص ص١٢٢-١٢٤.

تغيرت نظرة العديد منهم للحياة وبدأت علامات الضعف تظهر على ارتباطاتهم العشائرية خاصة في بداية عقد السبعينيات من القرن المنصرم عندما أقدم العراق على تأميم ثروته النفطية في حزيران من العام ١٩٧٢.[١٩]

إن عملية إعادة إحياء (القبائل)، –أو بكلمة أدق، إعادة بناء الثقافة القبليّة– على أنها سياسة رسمية في ظل نظام السلطوي الحاكم قبل عام ٢٠٠٣، إنما وجدت في ظل القبليّة الثقافية، أي في المدن الكبرى، وفي ظل القبليّة الاجتماعية في البلدات الطرفية بالتحديد. وفي جو سياسي–اقتصادي–اجتماعي جديد أطلق تغيرات كبيرة، وحدث المنعطف الخطير مع حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١، إذ فقدت الدولة كثيراً من قدراتها العسكرية والأمنية والاقتصادية، وأصبحت الدولة فاقدة لأبرز مورد لها ألا وهي العائدات النفطية، وبذلك أضحت غير قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية، وكأنت الطبقة الأكثر تضرراً هي الطبقة الوسطى التي تعد الرواتب هي موردها الأساس، فضلاً عن ذلك تضررت الطبقات الحضرية والريفية الدنيا أيضاً جراء فشل الدولة عن معالجة التضخم المالي المفرط والضرائب الباهظة المستحدثة. وفي هذا الجو وجدت القبليّة الثقافية المهاجرة إلى المدن بكامل ثقلها، حيزاً مناسباً لتملئه خلفاً لانسحاب النظام الشمولي المزعزع من أداء وظائفه، وفي هذا السياق بدأت تتطور تراتبيات جديدة للسلطة الاجتماعية انطلاقاً من القبليّة الثقافية، ولا يمكن أن تنطبق هذه الملاحظة إلا في المدن الكبرى، التي تحتضن القبليّة الثقافية، أما الأرياف والمناطق العشائرية في المحافظات فهي تعج من

[١٩] محمد جميل أحمد، التغير البنائي للعشيرة لمرحلة ما بعد داعش: دراسة انثروبولوجية في مدينة بغداد، مجلة دراسات الاردنية للعلوم الانسانية والاجتماعية،العدد ٢ ،ملحق ٢ ،الجامعة الاردنية،عمان، ٢٠٢٠، ص ١٠١.

الأساس بما يعرف بالقبليّة الاجتماعية الأشد انسجاماً وتماسكاً بفعل المتصل السكني –الجغرافي.[٢٠]

لم يخترع النظام البعثي قبل عام ٢٠٠٣ النزعة القبليّة الثقافية أو النزعة القبليّة الاجتماعية، لكنه أعادت أيجادها على النطاق العراقي العام، واستغلت وجودها بوصفها امتدادا لجسمها السياسي–الأمني، مثلما أوجدت ما يسمى بالحملة الايمانية، لتعمل على ملئ الحيز الفكري –الايديولوجي– الذي وجد بعد حرب الخليج الثانية، وعملت على بناء منظومات الحزب الأوحد بجهد مضاف من هذين، فأطلقت عنان ثلاث فئات اجتماعية–الرجال الحزبيين، ورجال الدين، وشيوخ وأفراد العشيرة والقبيلة. في ظل هذا الواقع لا يمكن تخيل إعادة احياء النزعة القبليّة من غير هذا الاستغلال والتدخل الفاعل الناشد للدولة ورعايتها المباشرة لها. لكن ثمة بعداً اجتماعياً: فالعمل المنظم في تهديم الروابط المدنية أوجد فراغاً مجتمعياً بين الدولة والأفراد خففت شبكات القرابة منه بحدود كثيرة. بكلمة أخرى يمكن إيجاز العلاقة بين القبليّة والدولة–باختصار– على النحو التالي: كلما ضعفت الدولة بصفتها جهازاً للحكم والادارة، زاد دعمها ورعايتها للجماعات القرابية، وكلما تعمق الفراغ في الروابط المدنية للمجتمع الحضري، تعاظم دور الجماعات القرابية وسطوتها والعكس بالعكس.[٢١]

المطلب الثاني: القبليّة واشكالية بناء الدولة بعد ٢٠٠٣

أدى الاحتلال الأمريكي للعراق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣، وسقوط النظام السياسي إلى حالة من الفوضى سادت العراق، خاصة بعد قيام الحاكم المدني بول

---

[٢٠] – فالح عبدالجبار، دولة الخلافة: التقدم إلى الماضي (داعش والمجتمع المحلي في العراق)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، تشرين الأول ٢٠١٧، ص ص٢٧٦–٢٧٧.

[٢١] – فالح عبدالجبار، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٨.

بريمر بحل جميع الأجهزة الأمنية، وهنا أضحت الدولة مستباحة، في ظل هذه الظروف برز دور العشيرة بشكل فاعل، ولقد زادت التأثيرات السلبية للفوضى التي شهدها العراق وقادت لعودة الأفراد لولاءاتهم الأولية كالقبيلة والطائفة، قيام الدولة والقوى لسياسية بشرعنة تلك الانتماءات عبر سياسات متعددة منها انشاء مديرية خاصة تهتم بشؤون العشائر تابعة إلى وازارة الداخلية.[٢٢]

ومثلما أدرك الساسة الانكليز أهمية الدور السياسي للقبائل العراقية إبان الحقبة الملكية فإن صانعي القرار الامريكي قد فطنوا أيضاً لذلك الدور الذي يمكن للقبائل أن تؤديه وتأثيرها في المجتمع العراقي. وسعت الولايات المتحدة الأمريكية للاستعانة بجيل جديد من شيوخ العشائر قدمت له الدعم بالمال والسلاح، كما استغلت خلاف القبائل السياسي والأمني مع تنظيم القاعدة واغتياله لشيوخ ووجهاء العشائر للحرب ضد التنظيم ووجدت العشائر من ناحيتها الفرصة سانحة لإعادة سيطرتها على مناطقها عبر التسليح الأمريكي. وبدأت تعبئة ابناء القبائل ضد تنظيم القاعدة في أواخر عام ٢٠٠٥، إلا أن الصفة الرسمية لم تظهر إلا في أيلول ٢٠٠٦ مع تأسيس مجلس انقاذ الانبار بقيادة عبدالستار ابو ريشة أحد شيوخ عشائر الانبار.[٢٣]

ففي السنوات الأولى لاحتلال الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها للعراق ظهرت موجه معادية للاحتلال الأمريكي بين المواطنين العراقيين، ومما زاد من شدة المعاداة وحدة الاستقطابات فيها كونها جمعت أولاً التنظيمات الجهادية الخارجية التي سمح الاحتلال بدخولها الاراضي العراقية بعد الفوضى الأمنية لتصفيتها

---

(٢٢) – احمد عبد الحافظ فواز، التوظيف السياسي للقبيلة في العراق: من الملكية إلى ما بعد صدام، دراسات، القاهرة، بلا تاريخ، ص٤٨.

(٢٣) – مركز بحوث غرب اسيا، العشائر العراقية والتأثير والسلوك السياسي والانتخابي، ملف معلومات، بلا مكان، بلا تاريخ ، ص١٢.

داخل العراق، فضلاً عن انصار النظام السابق الساخطين على المحتل الأمريكي، أو المتضررين من إجراءاته، وفي بداية الاحتلال كان مجال نشاط هذه التنظيمات عدة مناطق من العراق، وهذا ما شجع الاحتلال إلى استغلال الورقة القبليّة أو العشائرية، وذلك من خلال تعزيز نفوذ وسلطات شيوخ العشائر وهذا ما جرى العمل عليه بعد العام ٢٠٠٧، في محاولة لفصل التنظيمات المسلحة والجهادية عن أفراد العشائر، وتم صنيعة ما يعرف بـ(الصحوات السنية) في المناطق ذات الاغلبية العربية من العرب السنة، في حين أن مناطق العرب الشيعة محكومة بتعليمات المرجعيات الدينية، وسلطة شيوخ العشائر وخاصة المنخرطين في اطار الاحزاب الدينية الحاكمة.[٢٤] لذلك كان من بين المحللين العرب السنة أنفسهم من رأى أن القرار الأمريكي بتسليح البشمركة الكردية وعشائر العرب السنة ليس صائباً وسيقود لتقاتل العشائر بعضها ضد بعض.[٢٥]

إن حالة الفوضى التي أطلقها الاحتلال الأمريكي للعراق أدت بالفرد ان يتوجه بشكل دائم إلى العشيرة والقبيلة لتسد حاجاته، كما أدت النزاعات بين أفراد العشائر والتي تغولت وازدادت جدتها وتأثيراتها –كما في المحافظات الجنوبية في العراق– جعلت التفرعات العشائرية الصغرى غير قادرة على تحقيق احتياجاتها وحل محلها، وأضحى هناك ضرورة للعودة إلى شيوخ العشائر كتنظيم أقوى. إن ملاحظات مختصرة للأوضاع العراقية بعد ٢٠٠٣، تؤشر حجم الخلل والتداخل بين العشيرة والطائفة، وبين القبيلة والنظام السياسي، وقد استعادت القبليّة قوتها في حياة الأفراد في المدن والأرياف معاً، فضلاً عن ذلك ان إعادة اصلاح البنية القبليّة بالتوازي

---

[٢٤] – اسراء علاء الدين نوري، القبيلة والمرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة اداب الفراهيدي، العدد (٣٥)، جامعة تكريت، ايلول ٢٠١٨، ص٣٤٠.

[٢٥] – احمد عبد الحافظ فواز، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

مع تزايد النزاعات الطائفية وصراعات المصالح السياسية بن الكتل وضعف تطبيق القانون، ما سبق أدى إلى ان يعيش المجتمع العراقي حالة من الفوضى ويفتقر إلى الحد الأدنى من الأمن. ولقد أصبح سؤال (من أي العمام أنت؟)، _أي من أي عشيرة أنت؟- متداولا في الشارع العراقي، كما أن اتساع النزاعات القبليّة في المجتمع بحيث أصبحت تهدد السلم والأمن المجتمعي العراقي.[٢٦]

المبحث الثالث: اشكاليات القبليّة وبناء الدولة المدنية في العراق بعد ٢٠٠٣:

المطلب الأول: الاشكاليات السياسية

أولاً: التمثيل السياسي

ان استفحال الولاء للقبيلة والعشيرة يشكل عقبة أمام بناء الدولة المدنية في العراق، وأمام ترسيخ مفهوم المواطنة والهوية العراقية الجامعة، ويفرغ مفهوم المجتمع المدني إلى مجتمع أهلي يقوم على الانتماءات التقليدية، إذ ينقسم المجتمع العراقي إلى تكتلات عشائرية أو طائفية، أو تحالفات مناطقية ضيقة، هذا الواقع أدى إلى نزاعات عشائرية عجزت الدولة عن التصدي لها ووأد فتنتها، مما أدى إلى انتقالها إلى المدن والأحياء في أغلب المدن العراقية. هذا الواقع الاجتماعي للقبيلة أدى إلى تنامي دورها السياسي بعد أن كان الدور اجتماعي اقتصادي هدفه الحفاظ على وحدة القبيلة وأفرادها واعرافها. فضلاً عن ما سبق إن دخول القبيلة بشكل مباشر في المجال السياسي سيكون متغيراً مؤثر وسيؤدي إلى إفساد الممارسات السياسية الديمقراطية في النظام العراقي، سواء أكان هذا على شكل قيام جهة سياسية ما باستغلالها ككيان اجتماعي، أو من ناحية ممانعتها الثقافية لقبول الممارسات الديمقراطية. وفي كلتا الحالتين تستعمل القبيلة ككتلة لخدمة جهة محددة سواء أكأنت هذه الجهة من داخلها أو من خارجها بطريقة لا تنسجم أو

[٢٦] – **كريم حمزه، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.**

تتلاءم مع مقومات بناء دولة مدنية حديثة في العراق.[٢٧] فضلاً عن ذلك تقوم القبيلة بتشكيل قوائم انتخابية انطلاقاً من نظرة انها تمتلك طاقات وكفاءات علمية وشخصيات اجتماعية لهاد أهمية وثقل في المجتمع، وبإمكانها القيام بدور فاعل في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا الأمر أنعكس في كثير من الاحيان سلباً على الأداء الوظيفي لهاتين المؤسستين، إذ أن المنظومة القبليّة تختلف تماماً في معالجة الأمور عن المنظومة السياسية.

ثانياً: السلوك الانتخابي

تعد "العصبية فكرة مركزية في القبيلة، وهي ناتجة عن الالتحام بين الأفراد عبر النسب والقرابة، وتتجسد هذه الفكرة في قيم المناصرة والمغالبة والتضامن. ومفهوم الولاء للقبيلة هو مفهوم يغذي نفسه بنفسه من داخل القبيلة، فهي –القبيلة– تتمركز على مفهوم (الغنيمة)، وما يتحصل من منفعة منها إنما هو عائد ومكافأة ضمنية للولاء والتضامن".[٢٨] هذا الطرح نجده واقعاً في ظل التحشيد الانتخابي في كل انتخابات يشهدها العراق، وان كان الدستور العراقي قد نص في المادة (٧) على حظر كل كيان يتبنى العنصرية.[٢٩] والثقافة السياسية في العراق ترتبط ببيئة المجتمع التقليدي (القبلي)، و"تستوعب الثقافات المحلية القائمة على علاقات القرابة والعرف والدين، وهي ثقافة ما قبل الثقافة السياسية الخاصة بالدول أو بالمجتمع الوطني، وينتشر هذا النوع من الثقافة في أغلب بلدان عالم الجنوب

---

[٢٧] – مركز بحوث غرب اسيا، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

[٢٨] – جمعة الزروق فرج بلعبد، دور القبيلة في الانظمة السياسية العربية (اليمن نموذجا)، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٥، ص ص٦٥–٦٦.

[٢٩] –المادة (٧)، من الدستور الدائم لجمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.

ومنها المجتمع العراقي، والذي تؤدي فيه العلاقات القرابية والعشائرية دوراً في تحديد الولاءات والانتماءات السياسية".[٣٠]

وفيما يتعلق بالسلوك الانتخابي القبلي في العراق بعد ٢٠٠٣، فإنه يقوى بشكل كبير عند التحفيز للقبيلة أو العشيرة، وفي حالة وجود رأي عام إزاء الموضوعات السياسية المصيرية، فان هذا الرأي العام لا يؤخذ على محمل الجد، فهذا الواقع الاجتماعي لا يشجع على سلوك سياسي مستنير وشجاع، بسبب أن المجتمع في ولاء دائم للانتماءات التقليدية، وهذ لا يؤثر في القرارات المصيرية، وإنما واجبه ينحصر بتطبيق الأوامر والتوصيات الصادرة من قادة المكونات الأثنية، أو الدينية، أو شيخ العشيرة أو زعيم الطائفة أو المكون.[٣١]

ثالثاً: النزاعات القبليّة وأثرها على الأمن الوطني:

يقصد بالنزاعات العشائرية أو القبليّة هي النزاعات التي تكون فيها أحد الأطراف أو كلاها مجموعات قبلية أو عشائرية. أي أن لها أصول قبلية أو عشائرية واحدة. وإذا ساد الوعي بين أفراد القبيلة أو العشيرة شعور بأنهم أفضل من غيرهم، وان لهم خصوصيات تميزهم عن بقية أفراد المجتمع، وإذا ما تم تغذية هذا الشعور بطموحات سياسية وادارية واقتصادية مع وجود قناعات نفسية بالأفضلية المجتمعية هنا تتحول القبيلة إلى جسم ضار في بنية المجتمع يحول دون بناء دولة مدنية متطورة.

وفي الحالة العراقية تشير النزاعات العشائرية المتجددة في محافظات الوسط والجنوب إلى عجز الدولة العراقية عن فرض سيادة القانون، وهو وظيفة وجودية

---

(٣٠) – عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق: الواقع والمستقبل، (بيروت، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠١١)، ص٢٤٠.

(٣١)-خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، في الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٩-٢٠.

من وظائف الدولة الحديثة، وتمثل انتكاسة ومعوق كبير لجهود بناء نظام سياسي ديمقراطي في العراق، وتتبع هذه النزاعات من نزعة العنف المتأصلة في شخصية العربي البدوي، وفكرة الغزو، والعار، واخذ الثأر، ومن ضعف الدولة العراقية عن فرض سلطة القانون وتطبيقه، ومحابات بعض المؤسسات لشيوخ العشائر على حساب المواطن، وكما ذكر بعض الباحثين في هذا الشأن نحن هنا لسنا بصدد انتقاد المنظومة القبليّة أو العشائرية، بقدر ما ننتقد الممارسات السلبية لها، وإثارتها للعنف وبروزها كتحدي للأمن والاستقرار المجتمعي في العراق خاصة بعد هزيمة تنظيم داعش الارهابي، وفوضى السلاح الثقيل والمتوسط والخفيف، وما يمثله من تحدي تواجهه الدولة العراقية.[٣٢]

وعلى المدى الطويل فأن النزاعات العشائرية وتصاعدها سيؤدي إلى فرض نفوذ شيوخ القبائل والعشائر على المشهد السياسي والأمني في العراق، وفرض سيطرتهم على مناطقهم القبليّة والعشائرية وخروجها عن سيطرة الدولة، مما يؤدي إلى تحول هذه المناطق إلى تجمعات قبليّة صغيرة متناحرة، تتحالف مع بعضها ضد البعض الآخر، تنخر جسد الدولة العراقية وتؤدي إلى إنهار السلم والأمن المجتمعي. ولا يمكن بناء دولة مدنية حديثة في العراق في ظل الإنفلات الأمني وفوضى السلاح

---

[٣٢] – للاستزادة عن النزاعات العشائرية في العراق ينظر: حسين الزيادي، النزاعات العشائرية في العراق .. إلى أين؟، جريدة الزمان، منشور على الرابط:

https://www.azzaman.com/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%8A%D9%86%D8%9F/

تم زيارته في ٢٠٢٢/٧/٢٠.

وينظر كذلك: علي مراد العبادي، النزاعات العشائرية في العراق وتأثيراتها المستقبلية، منشور على موقع مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، منشور على الرابط:

http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2019/04/15/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D8%A7/

تم زيارته في ٢٠٢٢/٧/٢٠.

الذي تثيره النزاعات القبليّة والعشائرية، الذي تشهده كثير من مناطق العراق وبدأ بالانتشار في أغلب مناطق العراق في الوقت الحاضر، ومن غير نخب مدنية قادرة على التوصل إلى تسويات وحلول وسطى، ومن غير فرض الدولة لسلطة القانون، والسيطرة على السلاح المنفلت، لن نرى في مستقبل العراق إلا قبائل مدججة بالسلاح ضد قبائل أخرى تتسابق في التسلح، وتحالفات عشائرية متناحرة ومتقاتلة.

خامساً: ضعف تطبيق القانون

إن فشل الحكومات في حماية المواطن في العراق، أدى به إلى الالتجاء إلى الهويات الفرعية وأدى به إلى الاستعانة بسلطة الأعراف والتقاليد القبليّة الموازية لسلطة الدولة ونظمها القانونية، وهذا الواقع دفع المواطن نحو القبيلة وشيوخها، وهو توجه قد ينتج أوضاع مأساوية مجهولة تسئ إلى العراق وسمعته الإقليمية والدولية، ويُرجع المجتمع العراقي إلى ثقافة ما قبل الدولة –الثقافة البدوية– وإلى سلطة العشيرة التي تدفع خلافاتها بالمزيد من المواجهات والصراعات، وهذا سيضر بوحدة العراق وأمن مواطنيه، وانسجام نسيجه المجتمعي، وهذا ما حصل فعلاً في البصرة إذ أصبحت العشيرة تقريباً هي الحاكمة الفعلية.[٣٣]

المطلب الثاني: الإشكاليات الاجتماعية:

أولاً: التمييز الاجتماعي والعصبية القبليّة:

ان النظام السياسي القائم على أنموذج دولة المكونات يمأسس التمييز، ويتيح لمختلف ممارسات التمييز أن تسود لتصبح ثقافة سائدة، سواء تحدثنا عن التمييز المباشر، أم غير المباشر، تمييزاً مرئياً كان أم غير مرئي. يبدأ التمييز من بطاقة الجنسية التي تذكر أسم العشيرة والديانة والقومية للمواطنين، الأمر الذي يعد بحد ذاته تمييزاً يهيئ الأرضية للتصنيف والفرز في التعامل بناءً على الخلفية

[٣٣] – مركز بحوث غرب اسيا، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

الاجتماعية، وصولاً إلى ما يؤديه ذلك في فترات النزاعات الداخلية من عمليات قتل واغتيال بناء على الهوية، وهو ما تكررت أمثلته منذ العام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ خلال الحرب الأهلية في العراق، وصولاً إلى حالات الإعدامات الجماعية بناء على الهوية على يد تنظيم داعش ٢٠١٤-٢٠١٥.[٣٤]

وتكمن خطورة العصبية القبليّة على الصعيد الوطني في أنها لا تعترف بالكيان الجامع الذي يتجاوزها، ويحتوي كل فئات المجتمع، إنها تعترف بكيانها وحده، وترى في الوطن نوعاً من المرعى لرعي المغانم بدون مقابل، ويتمثل الخطر الثاني لها في إنها تهدر الوطن ومقدراته وتقوم على الاقتصاد الريعي أساساً، أي جني المغانم والاستحواذ على أكبر قدر من النفوذ، من دون إنجاز مشاريع إنتاجية كبرى. كل عصبية قبلية تريد كياناً وطنياً على مقاسها ويخدم مغانمها وتسيدها أساساً. ويمثل مشهد النزاعات العشائرية والقتال المستمر والثارات الذي تشهده أغلب المحافظات العراقية راهناً مصداقاً على ذلك.[٣٥]

ثانياً: القبيلة والولاءات الضيقة:

إن الولاءات الطائفية والعرقية والعشائرية والعائلية والإقليمية هي نقيض الدولة الحديثة وتتناقض مع مفهومها. وهذا يقود إلى القول إن التنظيم القبلي يؤلف حاجزاً جباراً في وجه تشكيل دولة حديثة، بعبارة أخرى هل بالإمكان بناء الدولة إلى جانب التجمعات التقليدية الفعلية من جهة، وإلى جانب الدعوات الحديثة المعادية للدول القائمة من جهة أخرى؟ انه لمن نافلة القول الإشارة إلى ان ضعف الدولة العربية الراهنة مرتبط إلى حد بعيد بقدرتها على مواجهة تحدي تلك الانتماءات من جانب،

---

[٣٤] -سعد سلوم، الوحدة في التنوع: التعددية وتعزيز المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في العراق، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بغداد، ٢٠١٥، ص ص٢٣٠-٢٣١.

[٣٥] -مصطفى حجازي، العصبيات وآفاقها: هدر الأوطان واستلاب الانسان، مجلة المستقبل العربي، العدد (٥٠٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص١٣٦.

وهذه الدعوات التي تعد مداميك تدك شرعيتها من جانب آخر. وتعد القيم القبليّة والعرقية من مكونات التخلف الحادة، لأنها ذات طابع انقسامي، وسيادتها أدت إلى انقسام شعوب بلدان العالم الثالث، وأدت أيضاً في أغلب الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي، والنتيجة الطبيعية لهذه الحالة، قادت إلى تجزئة الدولة الأم.[٣٦]

وتكون "القبليّة الضيقة كياناً اجتماعياً بالغ الخطورة حين تتقاطع مع العالم السياسي، لأنها تتداخل بهذا العالم بشكل عصبي وتحشيدي غير منضبط فكرياً ما يولد نتائج فادحة على المستوى السياسي والاجتماعي، فمفهوم التعصب هو في العمق عامل فرقة لا عامل اجتماع، لأنه يخلق أجساداً اجتماعية لها ولاءاتها الداخلية الخاصة، وتتنافر أو تتصارع مع (آخر) يشاطرها المجتمع ذاته، وهذا منحى سلبي، إذ تقوم بادئ ذي بدء بالفصل بين الأنا والأخرين، ثم وعلى مستوى أعلى تقسم المجتمع إلى نصفين متعارضين: القرابة، واللا قرابة، العشيرة والعشيرة المعادية"، وهكذا.[٣٧] ويتحول الانقسام العصبوي القبلي إلى انقسام في النفوس والأرض والوطن، ويؤدي إلى ضعف الدولة وتذويبها، إذ لا يبقي تقاسم ثروات الوطن ومقدراته من جانب رؤساء العصبيات وشيوخ القبائل من الدولة سوى الاسم، وإذا تسّيدت إحدى القبائل على محافظة أو حزب يصبح الكيان هو دولتها وتصبح هي الكيان. ويمتد هدر الكيان إلى هدر المؤسسات من خلال المحاصصات القبليّة ذاتها، إذ تتحول هذه المحاصصة إلى نوع من المرعى للاستئثار بالمغانم، حيث يتم ملئ الدوائر الرسمية في المحافظات بالموالين

[٣٦] – احمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ص٩١-٩٢.

[٣٧] – هشام شرابي، النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص١٤

العشائريين لشيخهم الذي يوفر لهم الحماية القبليّة من المساءلة، وتكاد الوظيفة العامة تتحول عندها إلى مكسب للمحظيين من ابناء العشائر، ويصبح الفساد الوظيفي نوعاً من العرف، إذ يتحول الولاء العصبوي إلى المعيار الأساس لشغل المنصب بدلاً من الكفاءة والجدارة. هنا يتم التعامل مع المؤسسات العامة من خلال الذهنية الخراجية، فتصبح مواقع لجني المغانم. هكذا يتضح أن ثقافة الولاءات الفرعية الضيقة لا تهدر الكيان ومؤسساته وحدهما، بل تهدر، وهذا الأخطر، الكفاءات والطاقات المبدعة التي تظل مهمشة، فتدفع إلى المنفى الداخلي، أو الخارجي. ويخسر الوطن بذلك أندر مورد لديه.[٣٨]

ويمثل الاستبعاد الاجتماعي هذا أبعاداً لبعض فئات المجتمع، والحد من القدرة على المشاركة بفعالية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهو يعبر عن عدم الحصول على الموارد وانعدام القدرة على الاستفادة منها، والحرمان من الحقوق والفرص التي تعزز الوصول إلى هذه الموارد واستخدامها. وهو شعور مجموعة بشرية معينة بنوع من التهميش والإقصاء نتيجة ظروف متعددة ليس شرطاً أن يكون مرتبطاً بنهج مجتمعي للفئات الأكبر عدداً.[٣٩]

بكلمة أخرى يقوم النظام القبلي على هرمية (تراتبية) بين أفراد القبيلة، فسابقاً يبدأ من الأعلى بأهل الأبل المحاربين، ويأتي من بعدهم الشأوية أو الغنامة ((رعاة الشياه والأغنام))، فالزراع، يليهم أهل الأهوار، ثم أخيراً أصحاب الحرف اليدوية– وهي مهنة يزدرايها أهل البادية وتلقب القبائل أو العشائر هؤلاء بالصلبة.[٤٠]

ثالثاً: اشكالية المجتمع المدني

---

(٣٨) – مصطفى حجازي، مصدر سبق ذكره، ص ص١٣٨–١٣٩.

(٣٩) –هبة مجيد سبوت، آلام الهوية: الاقليات في العراق ومخاضات الهوية الوطنية، دار ومكتبة أوراق، بغداد، ٢٠٢٠، ص ص١١٤–١١٥.

(٤٠) – فالح عبدالجبار، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٧٢–٢٧٣.

"يعد المجتمع المدني موضوعاً مهماً، لأنه فقط في المجتمع المدني يطور الأفراد الطاقة الاخلاقية للوعي، مما يساعد في حماية الحرية الأساسية التي يقدرها الناس في المجتمع الحديث، وعموماً فإنه خارج بيئة المجتمع المدني لا يكون لدى الناس اهتمام بمعايير المدنية، بما فيها التسامح والاحترام المتبادل"، ومن ثم فبدلاً من نظام يؤمن حقوق الانسان وحرياته الأساسية سيبدو المجتمع ذو نزعة عدوانية بالنسبة لهم، وبدون الحريات العامة، يفقد الانسان قدرته على ايجاد حياة كريمة والتي تعد عند الجميع ذات معنى وقيمة مستمرة. [٤١]

لقد شكلت المؤسسات التقليدية (العشائرية، القبليّة)، قبل نشوء الدولة العراقية الحديثة، ولا تزال من الوحدات المؤثرة والجوهرية في بنية المجتمع العراقي، وكان طابع الولاء السياسي وراثياً في هذه المؤسسة التقليدية متمركزاً في شيخ القبليّة ورئيسها، ويرجع ذلك إلى طبيعة نشأة المجتمع العراقي الذي يتميز بسمات القبليّة والبدأوة. وتعد الولاءات الفرعية –القبليّة ، العشائرية– هي من أبرز الولاءات التقليدية الراسخة والمتجذرة والمؤثرة سياسياً واجتماعياً وامنياً.

ومن المؤكد أن الولاءات القبليّة تولد التعصب القبلي والذي سيؤثر بشكل سلبي على وحدة المجتمع المدني، بما يعكسه من تأثيرات في السلوك الاجتماعي والعلاقات السياسية، وتكمن خطورته كذلك في خلق ولاءات بديلة عن الولاء الوطني، مما ينعكس سلباً على عملية بناء الدولة المدنية التي تستلزم اعطاء أولويات الولاء للدولة ومؤسساتها الحديثة، وليس للولاءات الفرعية الضيقة، فالولاءات القبليّة، العشائرية، هي نقيض الدولة المدنية الحديثة، وتتناقض مع وجودها، وهذا يقود إلى القول ان التنظيم القبلي يؤلف حاجزاً في وجه تشكيل دولة

[٤١] – ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبه، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٨٥.

مركزية حديثة، بعبارة أخرى هل بالإمكان بناء دولة حديثة إلى جانب التكوينات التقليدية القبليّة وغيرها؟ انه لمن نافلة القول الاشارة إلى ان مواجهة ضعف الدولة العراقية وغيرها من الدول العربية مرتبط إلى حد ما بقدرتها على مواجهة اشكالية تلك الانتماءات من جانب، وهذه الولاءات والدعوة اليها هي التي تدك مداميك شرعية الدولة وتنتقص منها. فالقبليّة والدعوة اليها تعد من مكونات التخلف المعيق لبناء الدولة العراقية الحديثة، لأنها ذات طابع انقسامي، وتعمل على تقسيم المجتمع وشرذمته ومسبب رئيس لعدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق.[٤٢]

إن المجتمع التقليدي المتأخر الذي أستندت اليه العملية السياسية في العراق لا ينسجم وطبيعة المجتمع المدني الحديث الذي يعد مستلزم مهم من مستلزمات بناء الدولة المدنية في العراق، فالقبليّة والعشيرة إلى جوار الطائفية أخذت دوراً واسعاً في تحديد بوصلته السياسية، بينما يتكون المجتمع المدني في الدول الحديثة من أفراد وطبقات اجتماعية تخترق جميع البنى التقليدية وتعيد تشكيلها على مبادئ المنفعة أو المصلحة أو الاعتماد المتبادل، فالمواطنة هي جملة من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن الحريات السياسية التي ينجم عنها جميعاً جملة من المسؤوليات والالتزامات اتجاه مواطن حر هو عضو في الدولة، فالمواطنة انتماء ومشاركة وليست محاصصة وإقتسام للسلطة والثروة.[٤٣]

إن العملية السياسية في عراق ما بعد ٢٠٠٣، تعاملت مع المجتمع المدني بحمولته المبنية على الجبر أو ما يمكن توصيفه بالمجتمع الأهلي، وذلك لأنها تتعامل مع العلاقات الأولية والإنتماءات الاجتماعية، وتنظر إلى الفرد بوصفه

---

(٤٢) – للاستزادة ينظر: احمد شكر الصبيحي، مصدر سبق ذكره، ص ٩١ وما بعدها.

(٤٣) – حسن تركي عمير، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: راسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة ديالى، العدد الثامن والخمسون، جامعة ديالى، ٢٠١٣، ص ص١٦٢-١٦٣.

عضواً في جماعة (دينية، طائفية، اثنية، قبلية)، وتلك قوالب جبرية ليس للفرد إختيار في الإنتماء إليها فهي مفروضة عليه. والإشكالية الكبيرة في أن تتحول هذه الإنتماءات الاجتماعية إلى مقولة سياسية وتنظيم سياسي يضم كل أفراد المكون التقليدي. وتلك النظرة إلى الفرد كمنتج جبري تلغي حرية الاختيار والقدرة على التواصل والانقطاع، الانضمام والانسحاب، وهو ما يلغي عملياً فكرة المجتمع المدني، فلا وجود لمجتمع مدني من دون حرية الاختيار، والمجتمع المدني الذي تؤسس له العملية السياسية في العراق هو مجتمع جبري عمودي مفرغ من الحرية.[٤٤]

رابعاً: اشكالية جمود الثقافة القبليّة:

تتخذ الثقافة القبيلة لنفسها صوراً عدة وأهم هذه الصور هي ما تختزنه القصص والحكايات من رمزيات معنوية وقيمية، وليس مقولة الحسب والنسب إلا عبارة من هذه العبارات الرمزية، وحينما تسود هذه المقولة–الحسب والنسب– فإنها تحمل في طياتها شحنة ثقافية عالية الكثافة تتعالى بها على الثقافة المدنية.[٤٥] ومن علامات ومظاهر جمود الثقافة العشائرية البارزة هي التطرف في تنفيذ القيم التقليدية المناهضة لحقوق الانسان، والتي تتحكم في العلاقات المجتمعية العراقية، ومن هذه المظاهر السلبية بشكل واضح هي ما يسمى "بالنهوة" وهو زواج ابن العم ببنت عمه عن طريق منحه حق "النهوة" ضد من يقدم للزواج منها. هذا الواقع منتشر في كل المجتمعات القبليّة في الوطن العربي ومنها المجتمع القبلي في

[٤٤] – ياسين سعد محمد، اشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٧، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص ص٧٥-٧٦.

[٤٥]– عبدالله الغذامي، القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة، المركز الثقافي العربي، المغرب، ٢٠٠٩، ص١٥.

العراق.[٤٦] أضف لما سبق لعبت الثقافة التقليدية وثقافة الخرافات دوراً غير قليل الفاعلية في عدم تبلور الثقافة المدنية، وإذا كأنت الخرافة تشهد تقلصاً في موقعها وسيطرتها على العقول مع التقدم العلمي في العالم، إلا إنها، في مجتمعنا لا تزال تسجل تقدماً بحيث تحل غيبياتها وتغطي على مساحات واسعة تسعى إلى ولوجها، فالخرافة تحتل موقعاً متميزاً في الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع، بل حضوراً طاغياً يهيمن على آليات التفكير ويحدد وجهة الكثير من الممارسات اليومية. وتشكل الثقافة القبليّة خزاناً تغرف منه الخرافة، وتحفل الحكايات والمرويات الشعبية بضروب من التفكير اللاعقلاني ومن قوى أقوى من الإنسان بما لا يقاس تتحكم بمصيره وتحدد له خياراته.[٤٧]

الخاتمة

ادت الظاهرة القبليّة بعد عام ٢٠٠٣، دوراً مؤثراً بشكل سلبي على جهود وسياسات بناء الدولة المدنية العراقية الحديثة، إذ عملت على تحويل المعايير الوطنية والولاءات الوطنية إلى معايير اجتماعية وتمييزية ضيقة تقسم المجتمع إلى إنتماءات عشائرية أو قبلية وإلى طبقات الشيوخ ومن تحتهم من الموالين والفلاحين والخدم، فضلاً عن ذلك تحول السلوك السياسي إلى سلوك ينبع من الإنتماء القبلي والولاء له قبل الإنتماء الوطني.

---

(٤٦) –كريم حمزة، مصدر سبق ذكره، ص١٠٩.

(٤٧) – خالد غزال، من الدين إلى الطائفة: في ضرورة الدولة المدنية، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥، ص ص٢٤٤–٢٤٥.

توصل البحث إلى مجموعة من **الاستنتاجات** منها:

١- ان القبليّة شكلت في كثير من الأحيان تحدياً أمام جهود وسياسات بناء الدولة المدنية في العراق، من خلال ربط الإنتماء القبلي بالعمل السياسي.

٢- ان إنتقال القبيلة من المحيط الإجتماعي إلى المجال العام عن طريق توظيفها سياسياً خلق عقبات وظروف داخلية تحد من فاعلية السياسات العراقية الرامية إلى بناء دولة مدنية حديثة وحضارية.

٣- إن ضعف الثقافة الديمقراطية المساهمة في العراق، رسخ الثقافة المناطقية والقبليّة والطائفية مما أدى الى تعطل سياسات وجهود بناء الدولة المدنية العراقية.

٤- إستبدال القوانين والتشريعات في الفصل في المنازعات بين المواطنين بالأعراف العشائرية والفصول، والثأر في معالجة النزاعات القبليّة النابعة من العصبيات العشائرية ومنطق الإنتقام والثأر.

٥- إن الولاء للعشيرة يعد أعلى وأهم من الولاء للدولة وهذا نقيض جهود بناء الدولة المدنية. وهذا يقود إلى القول إن التعصب القبلي يؤلف حاجزاً جباراً في وجه تشكيل دولة عراقية حديثة.

و**نوصي** من خلال البحث بما يلي:

١- العمل على ترسيخ قيم الإعتدال والتسامح الفكري والوعي والتي من شأنها العمل على تغليب المصلحة الوطنية على الإنتماءات الفرعية.

٢- العمل على نزع السلاح المنفلت في المجتمع القبلي والذي يعد معول هدم للإستقرار السياسي والأمني في العراق، والذي يعد أساساً وأرضية لأي بناء دولة حديثة.

٣- العمل على تفعيل القوانين والتشريعات التي تحد من الإنفلات الأمني وتعاقب المسيء بغض النظر عن إنتماءه القبلي.

٤- نوصي المؤسسات العامة على تقديم الكفاءة والجدارة العلمية والمؤهلات على الإنتماء القبلي في التوظيف في المؤسسات العامة.